

عنوان البحث
السياسة المالية وإدارتها في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب / عبدالرحمن بن عبدالله الشايع
الرقم الجامعي / 241000559

إشراف / د. أسماء أبو عنزة

العام الدراسي 2024

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	
مشكلة الدراسة	
أهداف الدراسة	
تساؤلات الدراسة	
فروض الدراسة	
الدراسات السابقة	
المنطلقات النظرية للدراسة	
منهجية الدراسة	
أدوات البحث	
حدود الدراسة	
الإطار النظري للدراسة	
السياسة المالية وأدواتها وأهدافها	
المبحث الأول : مفهوم السياسة المالية	
المطلب الأول :تعريف السياسة المالية	
المطلب الثاني : تطور السياسة المالية	
المطلب الثالث :أهداف السياسة المالية	
المطلب الرابع : إدارة السياسة المالية	
لمطلب الخامي: مزايا وعيوب السياسة المالية	
المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية	
المطلب الأول : الإيرادات	
المطلب الثاني : النفقات	

	المطلب الثالث : عجز الموازنة العامة
	المبحث الثالث :مخاطر وتحديات الميزانية
	المطلب الأول : مخاطر الاقتصاد العالمي
	المطلب الثاني : تقلبات أسواق البترول
	المطلب الثالث : المخاطر على نمو الاقتصاد
	المطلب الرابع : المخاطر المالية العامة
	النتائج
	الخاتمة والتوصيات
	المصادر والمراجع

المقدمة

تُعرّف السياسة المالية بأنها مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة بشأن الإيرادات والنفقات العامة بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. تشمل هذه السياسة إدارة الضرائب، والإنفاق الحكومي، والاقتراض وايضا يمكن تعريف السياسات العامة بأنها مجموعة من الوسائل والتدابير التي تتخذها الحكومة من أجل معالجة قضايا عامة في المجتمع وتعدد السياسات في المملكة العربية السعودية في مختلف المجالات أما في المجال الاقتصادي تعتبر السياسة المالية من أهم الخطط التي يركز عليها اقتصاد المملكة العربية السعودية .

وكما هو معروف فإن السياسات المالية هي مجموعة من البرامج والخطط التي تنفذها الدولة باستخدام أدوات معينة كالإنفاق الحكومي أو الضرائب بهدف التأثير على متغيرات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وإن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي يقف خلفه كثير من المسببات أهمها رغبة الدولة في مواجهة بعض المشكلات الاقتصادية من بطالة وتضخم والتقليل من تفاوت الدخل بين أفراد المجتمع . علاوة على ذلك تحاول الدولة وبما تمتلكه من أدوات مختلفة تفعيل أدوار القطاعات الأخرى "الخاص وغير الربحي" وتعزيز مشاركتها في مسيرة التنمية والحد من ممارسات الاحتكار وتجويد الخدمات العامة والخاصة على حد سواء () و يمكن القول بأن سياسات الدولة العامة هي الإطار العام والموجه الرئيسي لكافة الأنشطة الحكومية وغير الحكومية وما ينطوي عليها من سياسات أخرى يأتي في مقدمتها السياسات المالية حيث يقع عليها العبء الأكبر في تحقيق الغايات الاقتصادية والاجتماعية . ويتم ذلك من خلال الموازنة العامة وتوجيه النفقات والإيرادات للتأثير في العديد.

من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ()، و السياسات العامة هي "الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل إحداث تغييرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة" (تعريف آخر هي القرارات والخطط التي تضعها الهيئات الحكومية من أجل معالجة القضايا العامة في المجتمع.

مشكلة الدراسة:

الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية يوجد بها عجز بحيث تكون المصروفات المتوقعة أعلى من الإيرادات فمن خلال هذا الدراسة تناول مدى تأثير السياسة المالية في المملكة العربية السعودية على العجز العام ، من خلال أدواتها المختلفة. والعجز العام في الموازنة العامة من المشاكل التي تواجه المملكة العربية السعودية وتستمر السياسة المالية للمملكة في العمل على تحقيق الوزن بين أهداف النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستدامة المالية، وتنمية الإيرادات غير النفطية والاستمرار في العمل على رفع كفاءة الانفاق ، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد . نتيجة لتسريع تنفيذ المشاريع والبرامج ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي ، من المتوقع أن تحقق ميزانية العام 2023م عجزاً في الميزانية بنحو 82 مليار ريال)ما يعادل 2.0% من الناتج المحلي مع الأخذ في الاعتبار مبادئ الاستدامة المالية التي تسعى إلى الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية والدين العام. وفي العام 2024 بلغ العجز نحو 79 مليار ريال

أهمية الدراسة:

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في التالي :

1. فهم التوجهات الاقتصادية التي تساعد على تحليل التوجهات الاقتصادية الحالية والمستقبلية في المملكة، مما يمكن صانعي القرار من اتخاذ إجراءات فعّالة لمواجهة التحديات.
2. تقييم فعالية السياسات المالية و مدى فعالية السياسات المتبعة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مثل تقليل الفقر وتعزيز النمو.
3. تساهم الدراسة في تحديد المجالات الأكثر احتياجاً للاستثمار، مما يساعد الحكومة على تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة.
4. تحليل تأثير تقلبات أسعار المنتجات، وتوفير الدراسة رؤى حول كيفية تأثير تقلبات أسعار المنتجات الوطنية على الميزانية العامة والاقتصاد بشكل عام.
5. تدعم الدراسة جهود المملكة في تنويع مصادر الإيرادات، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية ويقلل من الاعتماد على النفط.
6. تساهم الدراسة في تعزيز الشفافية في إدارة المال العام، مما يزيد من ثقة المواطنين والمستثمرين في السياسات المالية الحكومية.

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في التالي :

1. ان السياسة المالية محل الدراسة تستهدف العجز في الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية من خلال اثارها على المتغيرات الاقتصادية والربط بين الإيرادات والنفقات وكذلك النمو الاقتصادي وسوف اوضح ذلك من خلال أدوات السياسة المالية وهي الإيرادات العامة والنفقات
2. تستهدف الدراسة الاستجابة للأزمات الاقتصادية و فهم كيفية استجابة السياسة المالية للأزمات الاقتصادية؟
3. تهدف الدراسة إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال التركيز على الأبعاد الاجتماعية والبيئية للسياسة المالية، يمكن للدراسة أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
4. تهدف الدراسة إلى توفير قاعدة بيانات للباحثين والمهتمين من خلال تقديم الدراسة معلومات قيمة وموثوقة للباحثين والمهتمين في مجال الاقتصاد والمالية، مما يعزز البحث العلمي ويشجع على المزيد من الدراسات المستقبلية.

تساؤلات البحث

أسئلة هذه الدراسة هي :

1. كيف تساهم السياسات المالية في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة؟
2. كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات الحكومية في المملكة؟
3. ما مدى فعالية الشفافية في إدارة المال العام في المملكة؟
4. كيف تساهم السياسة المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة؟
5. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه السياسة المالية في المملكة العربية السعودية؟

فروض الدراسة

1. تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل كبير على الإيرادات الحكومية، مما ينعكس على الميزانية العامة.
2. تساهم السياسات المالية في زيادة نسبة الإيرادات غير النفطية، مما يقلل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.
3. تساهم السياسات المالية في تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال دعم القطاعات غير النفطية.
4. هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار الحكومي في التعليم والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية المستدامة.
5. هناك علاقة عكسية بين مستويات الفساد في إدارة المال العام وفعالية السياسات المالية.
6. تواجه السياسة المالية في المملكة تحديات كبيرة نتيجة التغيرات الاقتصادية العالمية.
7. توفر الابتكارات التكنولوجية فرصًا لتحسين كفاءة وفعالية السياسات المالية.

الدراسات السابقة

تتعدد الدراسات السابقة وتتنوع في مجالاتها، مما يوفر قاعدة معرفية غنية لفهم السياسة المالية للمملكة العربية السعودية.

1. أثر السياسات المالية على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للفترة من 2000 إلى 2020. (2022). مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية, (23) 6 , 131-154.

2. دور السياسات المالية والنقدية في حفز النمو والتشغيل في الدول العربية في ظل تداعيات جائحة كوفي 19- وما بعدها علم الدين بانقا مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون العدد الثالث - (2020) 136 105- المعهد العربي للتخطيط
3. انعكاسات تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (2017)_ دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية خلال الفترة (20 بن مني، شهرة، بلعزوق، نور الهدى 2019
4. سوق الأسهم السعودي والسياسة النقدية. حمد بن سليمان البازعي - مجلة العلوم الاجتماعية، 1998

المنطلقات النظرية للدراسة:

في هذه الدراسة سوف اعتمد على مجموعة من المنطلقات النظرية التي تساعد في فهم السياق الاقتصادي للمملكة العربية السعودية وهذه المنطلقات هي :

- 1 . نظرية الاقتصاد الكلي:
 - تركيز على كيفية تأثير السياسات المالية على المتغيرات الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة. يمكن دراسة كيفية استخدام الحكومة للإنفاق العام والضرائب لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
2. نظرية السياسات العامة:
 - تعنى بكيفية تشكيل السياسات المالية من خلال العمليات السياسية، بما في ذلك اتخاذ القرار، وتوزيع الموارد، وتأثير الجماعات الضاغطة.
3. نظرية التنمية الاقتصادية:
 - تركيز على كيف يمكن للسياسة المالية أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة.
4. نظرية السوق الحرة:
 - تستند إلى فكرة أن الأسواق تعمل بشكل أفضل عند تركها بدون تدخل حكومي كبير. يمكن تحليل دور الحكومة في تنظيم الأسواق المالية وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي.
5. نظرية الحوكمة الرشيدة:
 - تركيز على أهمية الشفافية والمساءلة في إدارة السياسة المالية. يمكن دراسة كيف تؤثر الحوكمة الجيدة على كفاءة استخدام الموارد المالية.
6. نظرية العولمة الاقتصادية:
 - يعني كيف تؤثر العوامل العالمية على السياسة المالية المحلية، مثل أسعار النفط والتجارة الدولية.
7. نظرية الاستدامة المالية:
 - تركيز على أهمية تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات لضمان استدامة السياسة المالية على المدى الطويل.
8. نظرية المخاطر المالية:

- تتناول كيفية إدارة المخاطر المرتبطة بالسياسة المالية، مثل تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الميزانية العامة.

منهجية الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأنسب لتحقيق أهداف دراسة الحالة والإحاطة بكل الجوانب للوصول إلى تحليل ومقارنة تقوم على الحقائق العلمية المرتبطة بها من خلال فهم الحاضر لتوجيه مسار المستقبل وذلك لتحقيق الاجابة علي سؤال البحث .

أدوات البحث

إن استخدام الأدوات بشكل متكامل يساعد في تقديم صورة شاملة ودقيقة عن السياسة المالية للمملكة العربية السعودية لذلك سوف يستخدم الباحث في هذا البحث الادوات الاتية

1. المصادر الحكومية:
 - التقارير السنوية لوزارة المالية.
 - البيانات والإحصائيات من الهيئة العامة للإحصاء.
 - الميزانيات العامة والموازنات التقديرية.
2. المقالات الأكاديمية:
 - البحث في قواعد البيانات الأكاديمية مثل JSTOR و Google Scholar للحصول على دراسات سابقة حول السياسة المالية.
3. الكتب والمراجع:
 - الاطلاع على كتب تتناول الاقتصاد السعودي والسياسة المالية.
4. المؤتمرات والندوات:
 - متابعة المؤتمرات الاقتصادية التي تتناول قضايا السياسة المالية في السعودية.
5. التحليل الكمي والنوعي:
 - استخدام أدوات التحليل الإحصائي مثل SPSS أو Excel لتحليل البيانات المالية.
6. التقارير الدولية:
 - الاطلاع على تقارير المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

حدود الدراسة

- الحدود الجغرافية للدراسة (المملكة العربية السعودية)
- الحدود الزمنية (الأعوام - 2023 - 2024)

الإطار النظري للدراسة

السياسة المالية وأدواتها وأهدافها

السياسة المالية هي مجموعة من الإجراءات والتوجهات التي تتبناها الحكومة لتنظيم وإدارة الموارد المالية للدولة. تهدف هذه السياسة إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي. تعتمد السياسة المالية على مجموعة من الأدوات، مثل الضرائب والإنفاق العام، وتلعب دورًا حيويًا في توجيه الاقتصاد نحو الأهداف المحددة.

و السياسة المالية تشمل الإيرادات المالية جميع الموارد التي تجمعها الحكومة، وأهمها الضرائب بأنواعها (مثل ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة، والضرائب على الممتلكات). كما تتضمن الإيرادات أيضًا الرسوم الحكومية والعوائد من الشركات المملوكة للدولة، مما يشكل الأساس المالي لتمويل الأنشطة الحكومية.

و تسعى السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، و تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق العام في أوقات الركود لتحفيز الطلب و تحقيق العدالة الاجتماعية: عبر توجيه الدعم والمساعدات للفئات الأكثر حاجة وكذلك استقرار الأسعار من خلال التحكم في التضخم وضمان استقرار العملة و تقليل البطالة: من خلال خلق فرص عمل جديدة عبر المشاريع¹ الحكومية.²

المبحث الأول

مفهوم السياسة المالية

لإنفاق الاستراتيجي على جميع القطاعات والمناطق، وتسريع الإنجازات في تنفيذ المشاريع؛ بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية لتصبح أكثر استدامة، مع تعظيم العوائد والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى التركيز على الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتمكينهم عبر منظومة الخدمات الاجتماعية مع الحفاظ على الاستدامة المالية على المديين المتوسط و الطويل وان الميزانية العامة للدولة العام المالي 2024م تؤكد استمرار حكومة المملكة في استكمال مسيرة الإصلاحات الهيكلية، على الجانبين الاقتصادي والمالي في ظل رؤية السعودية 2030 وتعززه المكنات الاقتصادية الداعمة لنمو القطاع الخاص دورها في تنامي اقتصاد المملكة على المديين المتوسط و الطويل، حيث تسعى المملكة نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030؛ عبر مجموعة من الأذرع الاستثمارية، منها صندوق الاستثمارات العامة الذي يعد أحد المحركات الأساسية للاقتصاد والاستثمار في المملكة؛ وذلك عبر تطوير مشاريع كبرى رائدة محليا عالميا، وإطلاق قطاعات جديدة تساهم في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي. وعلى حصص الإنتاج المتفق عليها ضمن اتفاقية أوبك بلس. وتشير التقديرات الأولية لعام 2023م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يصل إلى 0.03% نهاية عام 2023م، مدفوعة بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، حيث من المتوقع أن يسجل ارتفاعا بنسبة 5.9%، مما يعكس النمو والتوسع المستمر الذي شهدته كافة القطاعات خلال العام الحالي.

¹ تقرير المركز الوطني للتنافسية

² بري، زين العابدين (2001). المالية العامة وميزانية الدولة، الرياض، الطبعة الثانية.

المطلب الأول : تعريف السياسة المالية

السياسة المالية هي مجموعة من الإجراءات والتوجهات التي تتبناها الحكومة لتنظيم وإدارة الموارد المالية للدولة. تهدف هذه السياسة إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. تعتمد السياسة المالية على أدوات متعددة، مثل الضرائب والإنفاق العام، وتلعب دورًا حيويًا في توجيه الاقتصاد نحو الأهداف المحددة.

تتمثل مكونات السياسة المالية في الإيرادات والنفقات. تشمل الإيرادات جميع الموارد التي تجمعها الحكومة، وأهمها الضرائب بأنواعها، مثل ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة. كما تتضمن الإيرادات أيضًا الرسوم الحكومية والعوائد من الشركات المملوكة للدولة. أما النفقات فتتعلق بكيفية استخدام الحكومة للإيرادات المتاحة، وتشمل الاستثمارات في البنية التحتية، التعليم، الصحة، والدفاع.

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق أهداف متعددة، منها تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق العام في أوقات الركود، وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر توجيه الدعم للفئات الأكثر حاجة. كما تهدف إلى استقرار الأسعار وتقليل البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة.

تعتبر السياسة المالية أداة رئيسية في إدارة الاقتصاد الوطني، حيث تؤثر بشكل مباشر على مستويات الدخل والأسعار وتوفير الخدمات الأساسية. إن فهم السياسة المالية وأبعادها يعد أمرًا أساسيًا لفهم كيفية إدارة الموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. بالتالي، تمثل السياسة المالية عنصرًا حيويًا لتحقيق رفاهية المواطنين وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

1

المطلب الثاني : تطور السياسة المالية

تطور السياسة المالية عبر العصور يعكس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها العالم. إليك نظرة عامة على مراحل تطور عديدة ومختلفة العصور القديمة:

النظم البدائية: كانت السياسات المالية في العصور القديمة بسيطة وتعتمد على الضرائب المباشرة والتبادل التجاري.

الضرائب: استخدمت الحكومات القديمة الضرائب لتمويل الجيوش والمشاريع العامة. العصور الوسطى:

الضرائب الإقطاعية: تطورت أنظمة الضرائب لتشمل الضرائب الإقطاعية، حيث كانت تُفرض على الفلاحين.

الدولة المركزية: بدأت الدول في تعزيز سلطتها من خلال جمع الضرائب وتنظيم الإنفاق. عصر النهضة:

تنظيم المالية العامة: بدأت الحكومات في تنظيم المالية العامة بشكل أكثر فعالية، مع التركيز على الميزانيات العامة.

التجارة الدولية: أدت زيادة التجارة إلى تطوير سياسات مالية تدعم النمو الاقتصادي. الثورة الصناعية:

زيادة الإيرادات: شهدت الحكومات زيادة كبيرة في الإيرادات نتيجة الضرائب على الدخل والسلع. الاستثمار في البنية التحتية: تم توجيه الأموال نحو تطوير البنية التحتية والصناعة.

القرن العشرين:

الأزمات الاقتصادية: أدت الأزمات مثل الكساد الكبير إلى إعادة التفكير في السياسة المالية، مما أدى إلى تطوير سياسات تحفيزية.

نظرية كينز: قدم الاقتصادي جون مينارد كينز أفكارًا جديدة حول دور الحكومة في الاقتصاد، مما ساهم في تطوير السياسات المالية التوسعية.

نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين:

العولمة: أدت العولمة إلى تكامل الأسواق، مما أثر على السياسات المالية للدول.

الإصلاحات المالية: قامت العديد من الدول بإجراء إصلاحات مالية لتعزيز الكفاءة والشفافية.

الأزمات المالية الحديثة:

الأزمة المالية العالمية 2008: أظهرت الحاجة إلى سياسات مالية مرنة وسريعة الاستجابة.

التحفيز المالي: استخدمت الحكومات التحفيز المالي بشكل واسع لمعالجة آثار الأزمات الاقتصادية.

التوجه نحو التنمية المستدامة:

السياسة المالية الخضراء: بدأت الدول في دمج الأبعاد البيئية في سياساتها المالية، مع التركيز على التنمية المستدامة.

التكنولوجيا والرقمنة:

التحول الرقمي: أدت التكنولوجيا إلى تحسين إدارة المال العام وتسهيل جمع الضرائب وتقديم الخدمات.

تطور السياسة المالية باستمرار استجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ومع التحديات الجديدة مثل التغير المناخي والأزمات الصحية، من المتوقع أن تستمر هذه السياسات في التكيف والتطور.

المطلب الثالث : أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. ومن أبرز هذه الأهداف:

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تهدف السياسة المالية إلى تقليل التقلبات الاقتصادية، مثل الركود والازدهار، من خلال إدارة الإنفاق والإيرادات بشكل متوازن.

2. تحفيز النمو الاقتصادي: من خلال زيادة الإنفاق العام في مجالات مثل البنية التحتية والتعليم والصحة، يمكن للحكومة تعزيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

3. تحقيق العدالة الاجتماعية: تهدف السياسة المالية إلى توزيع الثروة بشكل عادل من خلال نظام ضريبي تصاعدي وتقديم الدعم للفئات الأكثر احتياجًا.

4. تقليل البطالة: تعمل السياسة المالية على خلق بيئة ملائمة لتوليد الوظائف، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة.

5. استقرار الأسعار: من خلال التحكم في مستويات الإنفاق والإيرادات، تسعى السياسة المالية إلى الحفاظ على استقرار الأسعار وتجنب التضخم المفرط.

6. تعزيز الاستثمارات: تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة.

7. تحسين الخدمات العامة: تخصيص الموارد اللازمة لتحسين جودة الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والنقل.

8. إدارة الدين العام: الحفاظ على مستويات الدين العام ضمن حدود معقولة لضمان استدامة المالية العامة.

9. تحقيق التنمية المستدامة: التركيز على استثمارات تعزز من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المدى الطويل.
تعتبر هذه الأهداف مترابطة، حيث أن تحقيق هدف واحد قد يؤثر إيجابياً على الأهداف الأخرى، مما يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي العام للدولة.

المطلب الرابع : إدارة السياسة المالية

وإدارة السياسة المالية تعتبر من العناصر الأساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو في أي دولة. تشمل هذه الإدارة مجموعة من الإجراءات والتوجيهات التي تتخذها الحكومة لتنظيم الإيرادات والنفقات العامة ومن أهدافها

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من خلال التحكم في التضخم والبطالة.
2. تحفيز النمو الاقتصادي: عن طريق زيادة الإنفاق على المشاريع التنموية.
3. تحقيق العدالة الاجتماعية: من خلال توزيع الثروات بشكل عادل.

مكونات إدارة السياسة المالية

1. الإيرادات العامة: تشمل الضرائب، الرسوم، وغيرها من مصادر الدخل.
2. النفقات العامة: تشمل الإنفاق على الخدمات العامة، البنية التحتية، والتعليم، والصحة.
3. العجز أو الفائض المالي: الفرق بين الإيرادات والنفقات.

ادوات إدارة السياسة المالية

1. الضرائب: تعديل معدلات الضرائب لتحقيق الأهداف الاقتصادية.
2. الإنفاق الحكومي: توجيه الإنفاق نحو القطاعات الحيوية.
3. الاقتراض: استخدام السندات الحكومية لتمويل العجز.

تحديات إدارة السياسة المالية

1. التضخم: تأثيره على القدرة الشرائية للمواطنين.
2. الديون العامة: المخاطر المرتبطة بارتفاع مستويات الدين.
3. التغيرات الاقتصادية العالمية: مثل الأزمات المالية والتغيرات في أسعار السلع.

المطلب الخامس :مزايا السياسة المالية وعيوبها :

من مميزات السياسة المالية الربط الوثيق بين الإيرادات والنفقات وتحسين كفاءة تحصيل الإيرادات المباشرة وغير المباشرة وتطوير أساليب تحصيل الإيرادات الدخل على جميع المنشآت والأفراد ترشيد الإنفاق الحكومي وخلق توازن بين جميع القطاعات الاقتصادية وتجنب المخاطر المالية

ومن عيوبها

- السياسة المالية كوسيلة من وسائل ترقية الاقتصاد إلا أنها لا تخلو من العيوب وعيوبها كالتالي :
- العجز والدين العام وهو عدم تغطية الإيرادات والنفقات
- عدم توقع الأزمات الاقتصادية العالمية مثل تقلب أسعار النفط
- عدم تحصيل كل الإيرادات في بعض الأحيان
- عدم التطابق بين الإيرادات المتوقعة والإيرادات الفعلية

- ظهور وجوه جديدة للأنفاق لم تكن مدرجة في الموازنة³

المبحث الثاني

أدوات السياسة المالية

المملكة العربية السعودية تسعى في ميزانية عام 2024م إلى الاستمرار في تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية التي طبقت خلال السنوات الماضية؛ لتمكين التحول الاقتصادي وتنويع

³ بانافع، وحيد؛ علي، عبد العزيز (2020). السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة. الإدارة العامة للطباعة والنشر، معهد الإدارة العامة، الرياض

القاعدة الاقتصادية نحو تعزيز الإيرادات غير النفطية المرتبطة بطبيعتها بالأنشطة الاقتصادية، لتحقيق نمو ناتجا عن ارتفاع معدلات نمو النتائج المحلي غير النفطي، بما يضم من وجود مصادر مستقرة للإيرادات على المدى المتوسط والطويل لتمويل المشاريع التنموية والنفقات ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى الجهود المستمرة في تطوير الإدارة الضريبية ورفع مستوى الامتثال.

المطلب الأول : الإيرادات

وتعرف بأنها خطة مالية للحكومة تحتوي على تقديرات الإيرادات والنفقات العامة لفترة مالية مقبلة (البسام،)، وقد أصبحت واحدة من أهم أدوات السياسة المالية للدولة حيث تضخم حجم الموازنات العامة في كثير من الدول مما جعل تأثيرها في ازدياد مستمر على كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة⁴

و تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإيرادات في عام 2024م سيبلغ حوالي 1,172 مليار ريال نتيجة إلى توجه المملكة في بناء تقديرات ميزانية الإيرادات النفطية وغير النفطية على معايير تتسم بالتحفظ؛ تحسبا إلى تطورات قد تطرأ على الاقتصاد المحلي والعالمي ومن الإيرادات التي تستفيد منها المملكة ما يلي

1 _ الضرائب

من المقرر أن تصل الإيرادات المحصلة من الضرائب في عام 2024م إلى حوالي 361 مليار ريال نتيجة الاستمرار في تحسين الأنشطة الاقتصادية، والأثر الإيجابي للتطوير المستمر في الإدارة الضريبية، وتحسين عمليات التحصيل الذي ساهم بدوره في رفع إجمالي الإيرادات الضريبية ومن المتوقع أن يبلغ إيرادات الضرائب على الدخل والارباح والمكاسب الرأسمالية 31 مليار ريال في عام 2024م بتراجع نسبته 14.3% مقارنة العام 2023م،

و يعود ذلك إلى تحصيل إيرادات غير متكررة خلال عام 2023م يخص أعوام سابقة، بالإضافة إلى أثر مبادرة إلغاء الغرامات والاعفاء من العقوبات المالية التي تنتهي نهاية عام 2023 والتي ساهمت في تحفيز المكلفين بالسداد عن الفترات السابقة. من المقرر للضرائب على السلع والخدمات أن تحقق نحو 279 مليار ريال في 2024م، بارتفاع نسبته 5.8% عن المتوقع تحقيقه في عام 2023م، وذلك نتيجة التوقعات الايجابية لمؤشرات الانفاق الاستهلاكي، بالإضافة إلى التقدم في مشروع الفترة الإلكترونية الذي سيساهم في رفع نسب الالتزام والتحسين في تحصيل الإيرادات الضريبية.

ويتوقع أن يتحقق الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية) 21 مليار ريال في عام 2024م بارتفاع نسبته 3.0% عن المتوقع تحصيله نهاية عام 2023م، مدفوعة باستمرار نمو الواردات في العام القادم بالإضافة إلى أثر التضخم العالمي على أسعار السلع المستوردة.

⁴ أثر السياسات المالية على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للفترة من 2000 إلى 2020 مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية المجلد 6(، العدد 23): 30 سبتمبر 202 2 ص: 131 - 154

كما أنه من المقدر أن تسجل الضرائب الأخرى (منها: الزكاة) حوالي 30 مليار ريال في العام 2024م بانخفاض نسبته 6.1% مقارنة بالمتوقع لعام 2023م، ويعزى ذلك إلى الانتهاء من تحصيل إيرادات غير متكررة من تسويات زكاة البنوك نهاية عام 2023م

2_ الإيرادات الأخرى

يُقدر أن يبلغ الإيرادات الأخرى التي تشمل الإيرادات النفطية والأرباح من استثمارات الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، إضافة إلى الجزاءات والغرامات، نحو 812 مليار ريال لعام 2024م بانخفاض نسبته 3.5% مقارنة بالمتوقع تحقيقه في عام 2023م. يعود ذلك للتوجه الذي تتبناه الحكومة في بناء تقديرات الإيرادات في الميزانية على معايير تتسم بالتحفظ؛ تحسباً إلى تطورات قد تطرأ على الاقتصاد المحلي والعالمي. وقد أعدت عدة سيناريوهات إيرادات عام 2024م تأخذ بالاعتبار التطورات العالمية والمحلية، وحالة عدم اليقين بشأن تداعيات الظروف الجيوسياسية القائمة ومعدلات التضخم، حيث شملت على السيناريو الأساسي وهو المعتمد في الميزانية بالإضافة إلى سيناريوهات بإيرادات أقل وأعلى من السيناريو الأساس



المطلب الثاني

النفقات:

وهي أبرز أداة من أدوات السياسة المالية العامة ويقصد بها مجموع المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة لإشباع الحاجات العامة ومن خلال التعريف يتضح وجود أكثر من عنصر للنفقة العامة أولها النقدية أي أن النفقة العامة عبارة عن نقد تنفقه الدولة، ثانياً نفقة بموجب تشريع من الغرض من النفقة ويعني ذلك أن يوجه هذا الإنفاق نحو تحقيق هدف عام قبل الحكومة وثالثاً لإشباع حاجة عامة⁵

- تشمل الإنفاق على البنية التحتية، التعليم، الصحة، الدفاع، والخدمات العامة الأخرى. تهدف النفقات إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في ضوء ما شهدته المملكة من تحول في مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية الهيكلية خلال السنوات الماضية، وما خلقتة المساحة المالية الناتجة عن زيادة الإيرادات الهيكلية في عام 2022م بأثرها الإيجابي في تسريع تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج التنموية، بالإضافة إلى المراجعات المستمرة التي تقوم بها الحكومة عبر دراسة الخيارات المتاحة واستغلالها لتحقيق الموازنة بين متطلبات زيادة الإنفاق و ضمان الاستقرار المالي والاستدامة المالية، تأتي ميزانية العام المالي 2024م و على المدى المتوسط مرتفعة عن الميزانية العامة للدولة لعام 2023م، مستندةً على الوضع المالي و القدرة التمويلية للمملكة وتواصل الحكومة توجيه النفق العام 2024م بشكل رئيسي للإنفاق الاستراتيجي المناطقي والقطاعي ذي الطبيعة التنموية، الذي سيسهم في تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية مستدامة؛ كما أنه سيساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية على المدى المتوسط والطويل، كما ستستمر الحكومة في دعم الانفاق الاجتماعي، الذي يعد أحد أهم أولويات النفق الحكومي عبر المراجعات الدورية برامج منظومة الدعم والاعانات الاجتماعية وتحسينها، بما

⁵ عصفور، محمد شاكر (2014). أصول الموازنة العامة. الطبعة السادسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن

يكفي الوصول للفئات المستهدفة، و مواصلة الجهود في رفع مستوى جودة الخدمات، والمرافق الحكومية وتطوير البنية التحتية في مختلف مناطق المملكة، والذي بدوره سيسهم في رفع مستوى جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، وتمكين القطاع الخاص وتحفيز البيئة الاستثمارية بالمملكة. عليه؛ من المقدر أن يبلغ إجمالي النفقات لعام 2024م حوالي 1,251 مليار ريال. من المقدر أن يبلغ النفقات التشغيلية للعام 2024م نحو 1,062 مليار ريال منخفضة بنحو 0.9% مقارنة بالمتوقع لعام 2023م وهو ما يشكل 84.9% من إجمالي النفقات، تقدر نفقات تعويضات العاملين بحوالي 544 مليار ريال بارتفاع نسبته 1.6% مقارنة بالمتوقع لعام 2023م ومن المقرر أن يبلغ الانفاق على باب السلع و الخدمات حوالي 277 مليار ريال بارتفاع بحوالي 1.6% عن الموقع لعام 2023م، نتيجة الاستمرار في تنفيذ وتشغيل البرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالقطاعات الواعدة. كما تقدر نفقات التمويل في عام 2024م بحوالي 47 مليار ريال مرتفعة بنسبة 21.7% مقارنة بالمتوقع في عام 2023م؛ ويأتي هذا الارتفاع نتيجة انعكاس أثر ارتفاع محافظة الدين العام نتيجة للتوسع في الانفاق تسريع وتيرة التنفيذ لبعض البرامج والمشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الممكنة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

من المقدر أن تصل نفقات باب الاعانات إلى حوالي 38 مليار ريال مرتفعة عن توقعات عام 2023م بنحو 88.1% ويعزى هذا الارتفاع التعديل تصنيف ميزانية بعض الجهات الحكومية لتكون إعانة بدلا من تضمينها في أبواب أخرى. ومن المقدر أن يبلغ نفقات باب المنافع الاجتماعية نحو 62 مليار ريال. يقدر للنفقات الرأسمالية أن يبلغ نحو 189 مليار ريال في العام 2024م والتي تشكل 15.1% من إجمالي النفقات، إذ من المقدر أن تنخفض النفقات الرأسمالية بنحو 7.1% مقارنة بالمتوقع للعام 2023م. والجدير بالذكر أن الحكومة تعتزم مواصلة التوسع في تنويع مصادر النمو الاقتصادي، عبر توجيه الانفاق إلى الاستراتيجيات المناطقية والقطاعية، بالإضافة إلى تسريع تنفيذ المشاريع الكبرى و برامج الرؤية بما يحقق المستهدفات التنموية لرؤية السعودية 2030 علاوة على استمرار الحكومة في تكوين وتعظيم دور القطاع الخاص وتحفيز البيئة الاستثمارية⁶

المطلب الثالث : عجز الموازنة

تستكمل حكومة المملكة تنفيذ المبادرات والاصلاحات الهيكلية على الجانب الاقتصادي والمالي في ظل رؤية السعودية 2030 تطوير المالية العامة عبر تحقيق أهداف الاستدامة المالية، بالإضافة إلى تبني سياسات مالية تساهم في تحقيق الاستقرار والاستدامة الميزانية العامة للدولة. وفي هذا الاطار تعكس ميزانية عام 2024م التقدم في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية الشاملة، الدفعة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام تحسين جودة الخدمات العامة، و تنفيذ المزيد من الاستراتيجيات الجديدة. عليه من المقدر أن يتحقق لتلبية احتياجات المملكة من التمويل؛ تعمل وزارة المالية التعاون مع المركز الوطني إدارة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض وفق استراتيجية الدين متوسطة المدى، بهدف الحفاظ على استدامة الدين، وتنويع مصادر التمويل بين محلية وخارجية، الوصول إلى أسواق الدين العالمية؛ لتعزيز مكانة المملكة في الأسواق الدولية، من أطر وأسس مدرسة وإدارة المخاطر، كما تراعي هذه

⁶ بيان ميزانية العام 2023 وتقرير وزارة المالية

الاستراتيجية مستهدفات رؤية السعودية 2030 في تعزيز نمو القطاع المالي وتعميق سوق الدين المحلي.⁷

تهدف الاستراتيجية إلى تنويع أدوات التمويل ما بين إصدار السندات والصكوك والقروض والاستمرار في البحث في أسواق ومنهجيات تمويل جديدة عبر التمويل الحكومي البديل عن طريق تمويل المشاريع وتمويل البنى التحتية ووكالة اتئمان الصادرات، ويأتي ذلك ضمن استراتيجية الوزارة لدعم استمرارية واستكمال المشاريع التنموية الكبرى في المملكة. حيث يقدّر العجز بمبلغ 79 مليار ريال.

بالرغم من العجز الكبير في موازنات الاعوام المالية السابقة نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط وبالأخص في 2014 و2015 فقد استمر تخصيص جزء من الإنفاق الحكومي على عدد من المشاريع التنموية خاصة مشاريع البنية التحتية، مع استكمال تطوير كل من قطاع النقل وتحديد استمرار الخطوط الحديدية وتطوير المطارات بالإضافة إلى دعم الخدمات الأساسية للمدن الصناعية. وورد في بيان الميزانية لعام 2015 أنه تم تخصيص مبلغ 115 مليار لكل من قطاعي النقل والتجهيزات الأساسية و23 مليار لدعم الطاقة المتجددة وتحديد استخدام الطاقة البديلة في مجال تحلية المياه. وفي مجال التمويل بلغ حجم الضمان المخصص للسلع والخدمات الوطنية ما يقارب 34 مليار ريال وذلك من أجل استمرار دعم المنتجات والخدمات الوطنية وتعزيز محتوى الصادرات الوطنية

ويجدر القول بأن الإعلان عن رؤية المملكة حدث في منتصف السنة المالية 2016 وبمفهوم مختلف عن الخطط التنموية السابقة، حيث تضمنت الحديث عن تحقيق أهداف استراتيجية محددة أهمها تنويع القاعدة الاقتصادية في المملكة بحلول عام 2030 وذلك من خلال تحقيق المستهدفات التالية:

1. التوسع في الاستثمار في القطاعات غير النفطية وتخصيص الخدمات العامة.⁸
2. الاهتمام بالقطاع الخاص من خلال زيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35%.
3. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والابتكار ، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 65%.
4. رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 3.8% إلى 5.7%.
5. زيادة الإيرادات غير النفطية من 631 مليار إلى تريليون ريال سنوياً
6. رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي
7. تحقيق المرتبة 25 عالمياً و1 إقليمياً في تقديم الخدمات اللوجستية.
8. رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط من 40% إلى 75%.⁹

⁷ منصة ارقام _ تقرير الربع الأول من العام 2024

⁸ تقرير الموازنة العامة _ وزارة المالية _ 2023

⁹ البسام، بسام عبد هلا (2019). إدارة المالية العامة: حوكمة وتخطيط مالي. الطبعة الأولى

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

	تقديرات**			توقعات**	فعلي*
	2026	2025	2024	2023	2022
المؤشرات الاقتصادية					
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%5.1	%5.7	%4.4	%0.03	%8.7
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال)	4,774	4,494	4,261	4,136	4,157
التضخم	%1.9	%2.1	%2.2	%2.6	%2.5

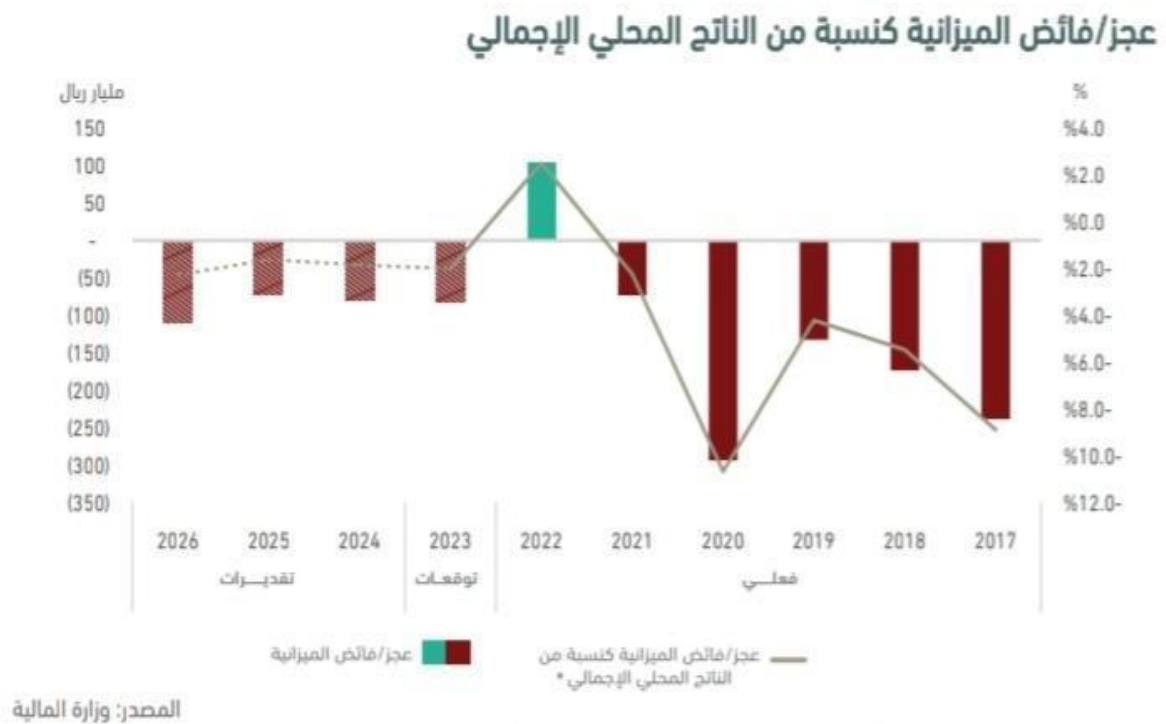
* المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
** تقديرات أولية

تقديرات ميزانية 2024م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

ميزانية 2024	توقعات 2023	ميزانية 2023	
الإيرادات			
1,172	1,193	1,130	إجمالي الإيرادات
361	352	322	الضرائب
31	36	22	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
279	264	254	الضرائب على السلع والخدمات
21	20	18	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
30	32	28	ضرائب أخرى
812	841	808	الإيرادات الأخرى
النفقات			
1,251	1,275	1,114	إجمالي النفقات
1,062	1,072	957	المصروفات (النفقات التشغيلية)
544	536	514	تعويضات العاملين
277	272	218	السلع والخدمات
47	39	39	نفقات تمويل
38	20	22	الإعانات
4	7	2	المنح
62	97	67	المنافع الاجتماعية
91	101	96	مصروفات أخرى
189	203	157	الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)
عجز / فائض الميزانية			
79-	82-	16	عجز / فائض الميزانية
%1.9-	%2.0-	%0.4	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الدين والأصول			
1,103	1,024	951	الدين العام
%25.9	%24.8	%24.6	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
395	395	399	الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي

جدول يحدد أدوات السياسة المالية
المصدر تقرير بيان ميزانية 2024



رسم بياني يحدد عجز أو فائض الموازنات وهي أحد مشاكل السياسة المالية
المصدر تقرير بيان ميزانية 2024

مقارنة بين بيان ميزانية 2024 وميزانية 2023

1- الإيرادات

تُقدّر الإيرادات بمبلغ 1.172 تريليون ريال، مقارنة بـ 1.130 تريليون ريال (نحو 300 مليار دولار) بالعام 2023. حيث أن الضرائب ارتفعت عام 2024م إلى حوالي 361 مليار ريال مرتفعة بنسبة 2.5% مقارنة بتقديرات عام 2023 المبيعات السلع و الخدمات، إضافة إلى الجزاءات والغرامات، نحو 812 مليار ريال لعام 2024م بانخفاض نسبته 3.5% مقارنة بالمتوقع تحقيقه في عام 2023م.

2 - النفقات

تُعتمد المصروفات بمبلغ 1.251 تريليون ريال مقارنة بـ 1.114 تريليون ريال (نحو 296 مليار دولار) بالعام 2023. وإجمالي النفقات لعام 2024م حوالي 1,251 مليار ريال. من المقدّر أن يبلغ النفقات التشغيلية للعام 2024م نحو 1,062 مليار ريال منخفضة بنحو 0.9% مقارنة بالمتوقع لعام 2023م وهو ما يشكل 84.9% من إجمالي النفقات، تقدر نفقات تعويضات العاملين بحوالي 544 مليار ريال بارتفاع نسبته 1.6% مقارنة بالمتوقع لعام 2023 ومن المقدّر أن يبلغ الانفاق على باب السلع و الخدمات حوالي 277 مليار ريال بارتفاع بحوالي 1.6% عن الموقع لعام 2023م،

3 - العجز العام

يقدّر العجز بمبلغ 79 مليار ريال مقارنة بفائض بقيمة 16 مليار ريال (4.255 مليار دولار) العام 2023.¹⁰

¹⁰ تقرير الموازنة العامة 2023 - 2024 وزارة المالية

المبحث الثالث : مخاطر وتحديات الميزانية

يشهد العالم تطورات سريعة انعكست على الأوضاع الاقتصادية والمالية كنتيجة للتحديات التي يعيشها العالم اليوم، والتي لها تأثير مختلف على الموارد العامة. وتسهم عملية رصد وتحليل المخاطر المالية والاقتصادية والإفصاح عنها في دعم مراقبة هذه المخاطر واتخاذ السياسات اللازمة لإدارتها بشكل استباقي والتخفيف من أثارها.

ونستعرض أهم التحديات المالية والاقتصادية المحلية و العالمية المحيطة اقتصاد المملكة، عبر تحليل وتقييم الوضع الراهن للتحديات التي قد تؤثر على تنفيذ ميزانية العام 2024م بهدف تبني السياسات الملائمة للتعامل مع هذه المخاطر والتخفيف من حدة تأثيرها على المؤشرات المالية والاقتصادية واستدامة المالية العامة وتعزيز قوة ومتانة الاقتصاد المحلي.¹¹

المطلب الأول : مخاطر الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة الماضية عدداً من التحديات التي أثرت سلباً على المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية. ومن أبرزها الضغوط التضخمية وما صاحبها من سياسات اقتصادية تشديدية لمكافحة التضخم الذي بلغ أعلى مستوياته منذ عقود، وكذلك التطورات الجيوسياسية وما صاحبها من اضطرابات في أسواق الطاقة والغذية وتشديد السياسات النقدية؛ وبالرغم من التقدم الملحوظ في خفض مستويات التضخم إلا أنه لا يزال عند مستويات مرتفعة أعلى من مستوى التضخم المستهدف. وذلك، ما زالت آفاق نمو الاقتصاد العالمي تتسم بالتباطؤ عند معدلات منخفضة تاريخية. تشير توقعات صندوق

النقد الدولي إلى تباطؤ النمو العالمي على المدى المتوسط حيث تتوقع نمو بنسبة 3% خلال العام الحالي وبنسبة 2.9% خلال العام القادم؛ محققاً بذلك أقل من متوسط النمو خلال العقد الأخير لما قبل الجائحة في المدة من 2019-2000م والبالغ نحو 3.8% ترتفع احتمالية حدوث المخاطر المحيطة بالاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة، إذ يتوقع أن تشهد منطقة اليورو النمو الأضعف خلال العامين القادمين ، في حين تواجه الصين أزمة عقارية يتجاوز أثرها الاقتصاد الصيني، حيث تعد واحدة من أهم المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي، خاصة مع الشركاء التجاريين للعين و المصدرين للسلع الأساسية. وفي حال تحقق هذه المخاطر فمن المتوقع أن يتأثر اقتصاد المملكة سلباً بتراجع النشاط الاقتصادي العالمي، مؤدياً إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، مما قد ينعكس سلباً على صادرات المملكة النفطية وكذلك على مؤشرات المالية العامة عبر تراجع الإيرادات النفطية عن المقدّر لها في الميزانية. كما تتزايد حالة عدم اليقين في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية وما يتوقع أن تخلفه من تحديات تقيد النشاط الاقتصادي تمثلت في عرقلة سلاسل الإمداد والتأثير السلبي على استقرار الأسعار في أسواق السلع الأساسية، حد في مواجهة معدلات التضخم والسيطرة عليها على المدى القريب. إلى جانب احتمالية حدوث صدمات قد تنشأ في أسواق السلع الأساسية؛ نتيجة فرض قيود تجارية على السلع الأساسية بهدف خفض الأسعار المحلية الدول المصدرة، أو نتيجة للتحديات المناخية التي تواجهها المحاصيل

11 تقارير الموازنة العامة 2023 - 2024

الزراعية؛ مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم على المستوى العالمي و المحلي، واستمرار التشديد الإضافي.

السياسة النقدية إذ تشير التوقعات إلى احتمالية أن يرفع البنك الفيدرالي أسعار الفائدة قبل نهاية العام الجاري لتظل أسعار الفائدة أعلى من 5 % حتى نهاية العام القادم؛ سعياً لخفض مستوى التضخم وإعادته إلى مستوى 2% حسب مستهدفاته على المدى الطويل. ونظراً لطبيعة السياسة النقدية في المملكة، من المتوقع أن ينعكس ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية على ارتفاع معدلات الإقراض بين البنوك المحلية (السايبور)، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التمويل على كل من القطاع الخاص والحكومة، إلا أن إجراءات البنك المركزي السعودي ساهمت في الحد من الآثار السلبية المتوقعة. أما على جانب المالية العامة، فمن المتوقع أن يرتفع تكاليف الاقتراض على إصدارات الدين الجديدة

المطلب الثاني : تقلبات أسواق البترول

تعرضت أسواق البترول لتذبذبات ومتابعة خال عام 2023م، وذلك في ظل التوقعات بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إضافة إلى التوترات الجيوسياسية التي أثرت على الاسواق، والتي انعكست على انخفاض متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت بنسبة 20% حتى شهر سبتمبر من العام الجاري مقارنة بالفترة نفسها العام الماضي. إلى جانب استمرار المملكة في خفض الطوعي لحصص الانتاج المتفق عليها التزاماً باتفاقية أوبك بلس. وذلك في سبيل تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق البترول ومواجهة أي مخاطر محتملة الانخفاض الطلب على البترول بشكل استباقي.

كما خفضت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) توقعاتها إجمالي الطلب العالمي خلال الربع الأخير من العام الحالي والربع الأول من عام 2024م، مع استمرار نمو الطلب العالمي على البترول يزيد بحوالي 2.2 مليون برميل/ يومياً في عام 2024م مقارنة بزيادة حوالي 2.5 مليون برميل/يومياً في عام 2023م. مدفوعاً توقعات زيادة الطلب من الصين. ولتخفيف الآثار السلبية المصاحبة لصدمات أسواق البترول، اتخذت المملكة سياسات مالية مستدامة عبر تنمية الإيرادات غير النفطية، مع استهداف التحول في عملية احتساب الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الهيكلية؛ مما يسهم في بناء أسف إنفاق أكثر استقراراً وغير مسيرة لتذبذبات أسعار البترول. كما تسعى المملكة إلى زيادة المساحة المالية عبر بناء الاحتياطات الحكومية و المحافظة على مستوى المستدامة الدين العام.¹²

المطلب الثالث : المخاطر على نمو الاقتصاد المحلي

يتأثر الاقتصاد المحلي بالعوامل الاقتصادية العالمية، في ظل المخاطر السلبية المحيطة بنمو الاقتصاد العالمي، والتعافي من اضطرابات سلاسل الامداد وانعكاسات ذلك على مدى وفرة المعروض من الموارد المتاحة، وارتفاع تكاليف التمويل وسط استمرار رفع أسعار الفائدة لدى عدة بنك مركزية. كل هذه العوامل قد تؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي عبر التباطؤ في تنفيذ بعض الخطط الاستثمارية و المشاريع الكبرى المخطط لها، أو انخفاض حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة، إلى جنب استمرار ارتفاع مستويات الاسعار العالمية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع

¹² تقرير الموازنة العامة 2024

معدلات التضخم المحلية، مؤثراً سلباً على قرارات الادخار والانفاق، وبالتالي احتمالية تراجع الطلب وانخفاض مؤشرات الاستهلاك المحلي، مما يؤثر على ثقة المستثمرين تجاه حركة النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع نمو الأنشطة الاستثمارية المحلية إذ أن محصلة هذه العوامل قد تنعكس سلباً على اتجاهات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومن الموقع محدودية تأثير هذه التطورات على الاقتصاد المحلي؛ نتيجة للمبادرات والإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها المملكة منذ انطاق رؤية السعودية 2030 التي ساهمت في بناء قاعدة اقتصادية متنوعة، وعززت من نمو الإيرادات غير النفطية. كما اتخذت المملكة عدد من الإجراءات الاستباقية التي ساهمت في الحد من تداعيات هذه المخاطر على الاقتصاد المحلي، عبر وضع أسقف على أسعار بعض المشتقات البترولية (البنزين)، وتعزيز الأمن الغذائي بالإضافة إلى تعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية المتمثلة في الدعم

المطلب الرابع : مخاطر المالية العامة

على ضوء هذه التحديات التي تواجه الاقتصاد المحلي والعالمي؛ تعمل السياسة المالية على الموازنة بين الحفاظ على الاستدامة المالية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي؛ لتعجيل تحقيق أهداف الاقتصادية والاجتماعية لرؤية السعودية 2030. إضافة إلى ما تتخذه الحكومة من سياسات مالية واقتصادية لتنويع قاعدتها الاقتصادية وتعزيز نمو الإيرادات غير النفطية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية مما أوجد مصادر مستقرة للإيرادات على المدى الطويل لتمويل المشاريع التنموية والنفقات ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي.

كما أن التقدم في تنفيذ المشاريع والاستراتيجيات التنموية في المملكة بوتيرة متسارعة وسط التقلبات التي تشهدها أسواق البترول قد يشكل تحدياً إلا أن هناك قدرة للسيطرة على مستويات الانفاق وذلك لطبيعة الانفاق الإضافي الذي يتسم بالمرونة عبر القدرة على تحديد فترة تنفيذ المشاريع والاستراتيجيات. وتبعاً إلى توجيه المملكة للإنفاق التوسعي؛ فمن المتوقع ارتفاع حجم الاحتياجات التمويلية، والقيام بعمليات اقتراض إضافة لتمويل العجز في الميزانية ولسداد أصل الدين المستحق في العام 2024م. إلى جانب استمرار مراقبة تكاليف خدمة الدين في ظل تشديد السياسة النقدية وارتفاع تكاليف الاقتراض. والمملكة مستمرة في المحافظة على مستويات آمنة ومستدامة من الدين العام تحت سقف دين محمد، كما أنها تستمتع بقدرة الحصول على التمويل عبر الاقتراض من الأسواق الدولية والمحلية بتكلفة عادلة نتيجة لتصنيفها الائتماني المرتفع، وهو ما يمنحها مساحة مالية كافية يمكن اللجوء إليها إذا ما دعت الحاجة، إلى جانب وجود احتياطات مالية حكومية كافية.

وتأتي ميزانية عام 2024م ووفق إطار محدد يمكن للمالية العامة التعامل بارتفاع أو انخفاض الإيرادات ، فقد تم إعداد عدة سيناريوهات للإيرادات تأخذ معه سواء في الاعتبار تحقيق مستويات أعلى وأقل للإيرادات وفقاً للتطورات في النشاط الاقتصادي¹³

النتائج

في ضوء ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أن جميع الخطط التنموية خلال الفترة السابقة نصت وبشكل صريح على ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة، كما اتفقت في بعض الخطط واختلفت في أخرى حول ماهية الأهداف وماهي القطاعات المستهدفة وطريقة مساهمتها .
- اتسمت أهداف السياسة المالية بالعمومية وتنوع الأهداف دون تركيز على قطاع معين أو نشاط محدد مع عدم وجود مستهدفات واضحة ومواعيد محددة لتحقيقها باستثناء برنامجي التحول الوطني 2020 ورؤية المملكة 2030
- اتضح من خلال موازنات المملكة خلال السنوات العشرة السابقة أن السياسة المالية الأكثر استخداماً هي الإنفاق العام على كل من قطاعي التجهيزات والخدمات والزراعة وعلى القطاع الخاص والمدن الصناعية وقطاع الصناعات التحويلية ومشاريع البنية التحتية.
- هناك تحول في استخدام أدوات السياسة المالية لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق التنويع الاقتصادي
- فبعد التركيز على الإنفاق كأداة رئيسية حتى 2015 تم استخدام أدوات أخرى بشكل مكثف خاصة الضرائب والرسوم.
- تظهر الاحصائيات أن درجة عدم التنويع بدأت بالتناقص بعد تنفيذ رؤية المملكة والتي استخدمت أدوات
- السياسة المالية بطرق متعددة و توازن بين الإنفاق الاستثماري الموجه مع ترشيد الإنفاق التشغيلي بالإضافة إلى تفعيل وتوسيع الأدوات الضريبية لتنويع مصادر الدخل الحكومي.
- السياسة المالية للمملكة للأعوام 2023 و 2024 تساعد في التنويع الاقتصادي وقد اعتمدت على تعدد الأنشطة وتنوع الأهداف وتوسيع إطار الإيرادات وترشيد الإنفاق وقامت بالتركيز على نشاطات وأدوات محدودة يحقق التنوع الاقتصادي ووضوح الأهداف وتحديد الاستراتيجيات الموصلة لتحقيقها هي الأساس وليس المدة المستغرقة

الخاتمة والتوصيات.

1. ضرورة وضع خطة مالية محددة الأهداف للاستفادة من عوائد النفط فيما يعزز ويسرع أنشطة التنويع الاقتصادي المختلف
2. الالتزام بأهداف الخطة المالية والاستفادة من الميزة التفضيلية للاقتصاد السعودي خاصة فيما يتعلق السياحة الدينية والقطاع النفطي ومنتجاته وقطاع السياحة وتحديدًا
3. مراجعة الخطة بشكل دوري وقياس مدى تقدمها في تحقيق أهدافها ومعالجة القصور والخلل إن وجد.
4. ترشيد النفقات العامة التشغيلية والتركيز على الإنفاق الاستثماري في المجالات المستهدفة في مجال التنويع الاقتصادي.
5. إجراء دراسات باستخدام طرائق بحثية مختلفة لقياس أثر السياسات المالية في اقتصاد المملكة

المراجع المصادر

1. بيان الموازنة العامة 2024
2. بانافع، وحيد؛ علي، عبد العزيز (2020). السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة. الإدارة العامة للطباعة والنشر، معهد الإدارة العامة، الرياض.
3. بري، زين العابدين (2001). المالية العامة وميزانية الدولة، الرياض، الطبعة الثانية.
4. البسام، بسام عبد هلال (2019). إدارة المالية العامة: حوكمة وتخطيط مالي. الطبعة الأولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
5. عصفور، محمد شاكر (2014). أصول الموازنة العامة. الطبعة السادسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن .
6. أثر السياسات المالية على التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للفترة من 2000 إلى 2020 مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية المجلد (6)، العدد (23): 30 سبتمبر 202 م ص: 131 - 154